

الشدرة السابعة ” أحكام بديلة نتمناها“

طالعتنا صحيفة الثورة وفي عددها رقم (١٦١٦٥) الصادر في ١٢ فبراير ٢٠٠٩م بخير عن أغرب حكم من نوعه أصدره أحد القضاة السعوديين حين استبدل الحكم الصادر على شاب أطلق النار على خاله دون أن يصيبه والذي كان قد قضى بسجنه ثمانية أشهر وبجلده أربعمئة جلدة، بحكم بديل قضى بإلزام الشاب المحكوم عليه بحضر (١٠) عشرة قبور للموتى في مقبرة المدينة التي يقطنها وعلى أن يكون عمق القبر (١٢٠) سم.

تري متى يكون من المقبول لدينا هكذا أحكام بديلة تستهدف عقاب الجاني وردعه من جهة وخدمة المجتمع من جهة أخرى.

الشدرة الثامنة ” القات والمحاماة“

لا شك بأننا معشر المحامين في اليمن أو معظمنا، قد ابتلينا ببلوى القات الذي نراه ضرورة للاجتماع بموكلينا ولسماع قضاياهم ودراستها وكتابة المذكرات بشأنها تحت تأثيره.

هذا وليس من النادر ان نرى العديد منا يتجلى كل التجلي عصراً أمام موكله والمتدربين لديه بفعل نشوة القات التي تشجعه على إصدار الآراء القانونية السريعة والمتسرعة في القضايا المعروضة عليه وعلى مكتبه والتي ثبتت له صباح يوم ما عدم سلامتها وعدم صحة تخريجاته بشأنها وبما يصح معه استخدام المثل الشعبي الدارج في وصفها بأنها آراء قانونية جاءت مخيطة بصميل وليس بإبرة كما هو متوجب.

أما الأثر الكارثي للقات علينا فانه يتجلى في نزوع البعض منا إلى تخصيص يومي الخميس والجمعة لتناول القات مع أهله وأصدقائه ومعارفه مع ما يصاحب هذه الجلسات القاتية من عرضه أمام المحاضرين لبطولاته القانونية الدونكشوتية وإبداعاته الوهمية أمام المحاكم ناهيك عما قد تشجعنا عليه نشوة القات من إقدام غير مشروع وغير مستحب على كشف خبايا وأسرار موكلينا وعلاقتنا بهم وتجاربنا معهم سلباً أو إيجاباً.

القليل من الزملاء على البذل المهني المتعدد الجوانب سواءً في مجال المحاماة أو في مجال إعداد الدراسات وإلقاء المحاضرات.

الشدرة الخامسة ”دموع التماسيح“

لكم هو مؤسف ان تجد ان البعض القليل من المحامين الذين يتباكون على نزاهة القضاء، هم أول من يفسد ويهدم وينخر في جسد قضائي سليم وعدم التورع عن الولوج بشكل مباشر وغير مباشر في ممارسات غير مشروعة وغير محمودة تستهدف التأثير أولاً على إداريي المحاكم بغية الوصول إلى التأثير على المراتب القضائية الأعلى، وهي الممارسات والمحاولات التي نراها بأننا ستحرق أصابع هؤلاء قبل غيرهم على المدى البعيد وبأنها ستلقى الصد من كل الشرفاء قضاة وإداريي محاكم.

الشدرة السادسة

” هلع المحامي مادياً وآثاره المدمرة“

متى يدرك بعض الزملاء المحامين مغبة وأضرار وسلبيات استجلا بهم وقبولهم للعدد الكبير من القضايا من هناك وهناك وبمختلف نوعياتها (تجارية/ جنائية/ منازعات أراضى/ عمالية... الخ) وهو الأمر الذي ينعكس سلباً على أدائهم اليومي سواءً في دراسة تلك القضايا أو في إعداد المذكرات اللازمة بشأنها أو في حضور جلساتها أمام مختلف المحاكم مهما بلغت نباهة واقتدار ذلك النفر من الزملاء، بل وينعكس سلباً على سمعة المهنة أيضاً وعلى الصورة الزاهية المتوجب رسمها لمتسبي هذه المهنة.

إن من الواضح أنه لم يكن من داع أصلاً لإثارة هذا الموضوع وتكرار تناوله في أكثر من شذرة من شذراتي هذه، لو لم نكن أمام أمر وموضوع يكاد ان يرقى إلى مستوى الظاهرة التي أوشكت ان تعم وتطم.

لكنه وعلى الرغم من هذه الصورة الغير مضيئة فان مما يبهج القلب ان نرى وفي مقابلها بعض الصور المضيئة والمشرفة والمتمثلة في إقدام بعض الزملاء على الارتقاء بمكاتبهم والحرص على توسيعها كما ونوعاً لتصبح في مصاف المؤسسة المهنية الجادة والمقتدرة وهو ما يبهج القلب رغم ندرته.

ضمن من قاموا بتوجيه برقياتهم لفخامة الأخ/ رئيس الجمهورية تأييداً لمواقفه في مواجهة الأحداث العاصفة التي يمر بها وطننا حالياً.

إن مبعث عجبى هنا لا ينطلق من مخالفة مسلك قاضينا الجليل لما هو مطروح من وجوب ابتعاد أعضاء السلطة القضائية عن الانتماء السياسي المتحزب الضيق، وإنما مبعثه هو التساؤل عن مدى قدرة بعض البشر عن ان يكونوا هم الشيء ونقيضه في آن، وعماً اذا ما كان هكذا سلوك ينطلق من منطلق عدم التورع عن الوصول إلى مواقع أعلى فأعلى بأية وسيلة وبأي ثمن كان، أو ان هكذا سلوك يأتي من قبيل ما أسميته في إحدى قصائدي الشعبية ”مع كل الفرق يلعب“.

الشدرة الرابعة

” دراسة حول أحوال القضاء في عالم القضاء“

من المتوقع جداً ان يستغرب قارئ عنوان هذه الشذرة، تعلقها بوضع وحال خيالي غير متوقع حيث لا يمكن ان نتصور وفي حدود ما بلغه عالمنا الحديث حالياً من وجود قضاء ومحاكم في عالم القضاء الكوني. ولتبيد مثل هكذا استغراب، فإنني أوضح مباشرة ودونما إطالة وتعهداً للغموض، بأن المقصود من شذرتي هذه هم أولئك النفر من الزملاء المحامين والذين تراهم يبحثون عن الشهرة والتواجد في أي مكان وبأي شكل كان ولو على حساب التزاماتهم المهنية تجاه زبائنهم من الموكلين لهم وعلى حساب ما لديهم من قضايا تم تلزيمها لهم.

مثل هذا النفر من الزملاء المحامين لا يتورع مطلقاً ولو على حساب نوعية أدائه، عن قبول أية دعوة لكتابة المقالات في مجالات عامة أو متخصصة أو عن حضور أي لقاء مهني أو جماهيري أو مؤتمرات أو عن إعداد وإلقاء أية محاضرة حتى ولو كانت حول ”أحوال القضاء في عالم القضاء“ وذلك ابتغاء لمجرد اشتهار اسمه وحضوره الدائم في كل محفل وذلك وبالطبع على حساب الوقت والجهد المتوجب عليه إيلائه وبذله في القضايا المسندة إليه والمقبولة منه وعلى حساب مصالح ومصائر أصحابها، هذا ولا أنكر هنا ومن جهة أخرى قدرة البعض